الجمهورية اللبنانية

وزارة المالية

مديرية المالية العامة

وثيقة إحالة

الموضوع : التعديلات في نظام الموازنة

المرجع : المعاملة المسجلة لدى قلم ديوان وزارة المالية برقم ٢٢٧٨٩ تاريخ ١٨/١٢/ ٢٠١٠

رقم التسجيل وجهة الإرسال	أسباب الإحالة	تاريخ والتوقيع
المركز الإلكتروني	ورد في إحالتكم بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٥ أنكم أبلغتم مديرية الصرفيات بسبب الفروقات بين الحساب الإداري وحساب الخزينة وبقيامكم بالتعديل اللازم لتصحيح الخلل وإعادة الترحيل وهي التصحيحات التي تمت حسب إحالتكم بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢١ على الحساب الإداري بناء لكتاب مديرية الخزينة، لذلك وعطفاً على كتاب مديرية الصرفيات رقم ٤١٠/ص٤ تاريخ ٢٠١٠/١٢/١٧ يطلب إليكم إفادتنا حول ما يلي: ١- هل يتيح نظام الموازنة لجهة غير مديرية الصرفيات التدخل بقيود العمليات العادية التي تقوم بها للتصحيح أو الإلغاء أو الإضافة؟ ٢- هل يمكن لجهة غير مديرية الصرفيات تعديل الحساب الإداري الواجب تصديقه أساساً من الآمر بالصرف؟ ٣- هل يمكن لجهة غير مديرية الصرفيات طلب تعديل الحساب الإداري مباشرة من المركز الإلكتروني وقبل موافقة المديرية المعنية بهذا الحساب؟	مدير المالية العام آلان بيفاني

وزارة المالية
رقم ٢٢٧٨٩
تاريخ ١٨ كانون الأول ٢٠١٠

الجمهوريـــة اللبنانية
وزارة المالية
مديرية المالية العامة
مديرية الصرفيات
رقم الصادر: ٤٠٩٥/ص
تاريخ :
١٧ كانون الأول ٢٠١٠

حضرة مدير المالية العام

الموضوع : التعديلات في نظام الموازنة .
المرجع : إحالتكم رقم ٢٠٤٨٥ تاريخ ٢٠١٠/١٢/٨ .

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه ،

لما كان المركز الالكتروني اعتبر بموجب كتابه رقم ١٤٥٨/و م ١ تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ ان التعديلات أجريت على نظام الموازنة المعتمد تصحيحاً لخطأ تقني في النظام ، وبالتالي فإن التعديل المنفذ خارج عن صلاحية وإمكانيات مديرية الصرفيات ودون معرفة مديرية الصرفيات بالتعديلات ،

وبما ان العديد من المديريات تستخدم نظام الموازنة المعتمد بخلاف مديرية الصرفيات ، لذلك ،

نعيد إليكم كتابنا هذا مع التأكيد على عدم معرفة أو صلاحية مديرية الصرفيات بالتعديلات التي أجريت وفقاً لما ورد في كتاب المركز الالكتروني رقم ٢٠٩٠/و م ١ تاريخ ٢٠١٠/١٢/١ .

١٧ كانون الأول ٢٠١٠

مدير الصرفيات

عليا عباس

المركز الالكتروني

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

مديرية المالية العامة - الصرفيات - الدائرة الادارية

رقم الملف	ص٤/٤١٠
المصدر	الصرفيات
الموضوع	تقرير بمهام مديرية الصرفيات فيما يتعلق بانجاز قطع الحساب عن الاعوام من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠٠٩ (صور الرقم ٢٠٤٨٥/وا من صفحة ١٢٣)
التاريخ	٠٥/١١/٢٠١٠ ١١:٢٠ am
المستدعي	مدير الصرفيات الى مدير المالية العام
اسم الموظف	رسميه كنعان
يحال الى	السيد ناصيف الخوري لعدم شروع الكتاب الموقع مدير الصرفيات ١١ تشرين الثاني ٢٠١٠ هنيا عباس
يحال الى	
يحال الى	
يحال الى	

وزارة المالية
رقم ٢٠٤٨٥
تاريخ ١ كانون الأول ٢٠١٠

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
مديرية المالية العامة
المركز الإلكتروني

مديرية الصرفيات
تاريخ الورود ٢ كانون الأول ٢٠١٠
رقم التسجيل ٢٠٤٨٥

١٣/ ٢٠٩٠

١ كانون الأول ٢٠١٠

حضرة مدير المالية العام

الموضوع : تقرير بمهام مديرية الصرفيات بما يتعلق بانجاز قطع الحساب
المرجع : المعاملة ٢٠٤٨٥/وا تاريخ ٢٠١٠/١١/٢٧

بالإشارة إلى إحالة سعادتكم المذكورة في المرجع أعلاه والتي أحيل منها نسخة للمركز "**للإفادة عما إذا كنتم قد عدلتم في نظام الموازنة دون علم مديرية الصرفيات كما جاء أعلاه، وللإفادة عن التعديلات دون علم المراجع الصالحة كما أشارت المديرية**"،

أن المركز لم يقم بأي تعديل دون طلب وعلم الوحدات الإدارية أكانت مديرية الصرفيات أو غيرها لآن نظام الموازنة لا يستعمل وتعدل معلوماته فقط بطلب من مديرية الصرفيات بل يستعمل وتأتي طلبات تعديل عليه من قبل عدة مديريات ولكن على الأقل هناك ثلاث مديريات ترسل طلبات تعديل على النظام وهي الصرفيات والخزينة والموازنة.

١ كانون الأول ٢٠١٠

مدير الصرفيات
للاطلاع والافادة إذا رأى سعادته

مدير المالية العام
المركز الإلكتروني

٨ كانون الأول ٢٠١٠

وزارة الماليـــة
المركـز الإلكتروني
رقم التسجيل : ٢٠٩٠٠/٤٠
تاريخ التسجيل: ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٠

الجمهوريّة اللبنانيّة
وزارة الماليّة
المديرُ العام
٢٠٤٨٥/م/أ
٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٠

مديرية الصرفيات

الموضوع: تقرير بمهام مديرية الصرفيات فيما يتعلق بانجاز قطع الحساب عن الأعوام من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠٠٩.

المرجع: كتابكم رقم ٤١٠/ص١ تاريخ ٢٠١٠/١١/٥ المسجل في قلم الديوان برقم ٢٠٤٨٥ تاريخ ٢٠١٠/١١/٨.

بعد الاطلاع على التقرير المبيّن أعلاه تبيّن ما يلي:

١- في مستهل التقرير أشرتم إلى موجب تصديق المعلومات من قبلكم بحسب المرسوم ٦٥/٣٣٧٣، بينما تبيّن لنا أنكم لم تقوموا شخصياً بتصديق البيانات والمعلومات بحسب الأصول، وانه لم يكن يوجد أي تفويض من قبلكم لرئيس الدائرة الذي كان يوقع على البيانات الآنفة الذكر، وذلك حتى العام ٢٠١٠ وسبق أن طلبنا تزويدنا بهذا التفويض خلال اجتماع المتابعة لمسألة الحسابات.

٢- أن المطابقة الظاهرة في تقريركم بين الحساب الإداري وحساب الحوالات لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تمت مجددا بعد قيام البعض بتعديلات مخالفة لأبسط القواعد المحاسبية وخلافاً لتعليماتنا الصارمة والمكررة لهذه الجهة، وبالتالي، ونظراً لكيفية التصرف بالحسابات، بات من المشكوك به صحة الحسابات وبالتالي صحة المطابقة المشار إليها.

٣- أن عدد الحوالات الملغاة، وتكرار هذا الأمر من سنة إلى أخرى، لافت النظر.

٤- تشيرون إلى أن الفرق الظاهر هو بين حساب المصروف وحساب الحوالات، بينما كان الفرق المشار إليه من قبل مديرية المحاسبة العامة بين الحساب الإداري وحساب الحوالات، وذلك قبل التلاعب بالأرقام.

٥- أفادنا المركز الالكتروني خطياً عن وجود خانتين، واحدة للنفقات المصفاة وأخرى للنفقات المصروفة، والسؤال هو حول توحيدكم المصفى والمصروف، وهل كان يعمد سابقاً إلى إجراء مطابقة بين حساب الحوالات وحساب المصروف؟ أو كان يعمد إلى إجراء تعديل لمطابقة الأرقام؟.

٦- في ما خص اعتماد القاعدة الاثنتي عشرية، نعتبر انه من البديهي ان تعرف مديرية الصرفيات كيف كانت تجري عمليات صرف النفقات (على أساس القاعدة الاثنتي عشرية أو على قاعدة

الموازنة؟) إذ أن مديرية الصرفيات تكون حتما على علم بمقدار الاعتمادات المتاحة (لعدم صدور موازنة) من اجل صرف النفقات (راجع المادة ٨٢ من قانون المحاسبة العمومية).

٧- تفيدون عن إيداع مديرية المحاسبة العامة الحوالات الملغاة لسنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩. أين هي حوالات السنوات السابقة؟

٨- في ما خص الملاحظات الخاصة بكتاب مديرية المحاسبة العامة رقم ٦٧٦/ص١٦ تاريخ ٢٠١٠/٦/٢٨، تبيّن من جوابكم بأن النص غير مطبق من قبلكم، فهل من سند قانوني او نظامي لعدم تطبيق النص.

٩- تفيدون بان لا صلاحية لكم في ما خص تدوير الاعتمادات غير المعقودة. ولكن تبيّن أنكم تصدقون بحكم النص على البيانات السنوية التي تتضمن وضعية هذه الاعتمادات.

١٠- في ما خص إشارتكم إلى عدم وجود أية تعليمات لجهة كيفية التصحيح، فهذا من بديهيات الأصول المحاسبية، وهو مشار إليه في قانون المحاسبة العمومية وذلك من اجل صدقية الحسابات وضبطها. ولا ادري إن كان يوجد في العالم نظام معتمد يسمح بخلاف ما تقدم. وقد سبق لي أن أصدرت تعليمات خطية وشفهية متكررة بعدم جواز إجراء أي تعديل دون رفع الأمر إلى رئيس الإدارة مع كافة المبررات.

١١- تقرون بوضوح بان التعديلات كانت تحصل بشكل دائم ودون العودة إلى الرؤساء التسلسليين، فمن أين جاءت هذه الصلاحية، ولماذا لم تشيروا إلى ذلك من قبل؟

١٢- لا داعي لإعداد مشاريع تعليمات لصراحة النصوص النافذة.

مدير المالية العام

الان بيفاني

- نسخة إلى المركز الالكتروني: للإفادة عما إذا كنتم عدلتم في نظام الموازنة دون علم الصرفيات كما جاء أعلاه.

  وللإفادة عن التعديلات دون علم المراجع الصالحة كما أشارت المديرية.
- نسخة إلى مديرية الموازنة: للإفادة في ما خصكم.